

الإدارة في الجزائر خلال فترة الاحتلال
الفرنسي ١٨٣٠

م. مروة مرزة حمزة

الملخص:

تمثلت السيطرة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بتنوع أساليبها في الاضطهاد، والسيطرة على المجتمع الجزائري من خلال طمس حضارته والهوية الوطنية عن طريق اتباع سياسة الاندماج والتتصير، والعمل على محو الهوية الإسلامية والدين الإسلامي وقيامها بأصدار مجموعة قوانين لنشر الثقافة والحضارة الفرنسية داخل الجزائر.

المقدمة:

في القرن التاسع عشر بدأت فرنسا تتطلع عن وجود مناطق نفوذ خاصة بها، ووجدت ذلك في الجزائر لما تتميز به أرض خصبة زراعية وثقافة وحضارة كبيرة، لذلك أخذت تبحث عن حجج وذرائع لأحتلالها فوجدت ذلك في قضية مسألة الديون وحادثة المروحة التي أتخذتها ذريعة للغزو، حيث سقطت الجزائر بيد القوات الفرنسية وبدأت فور دخولها بتنفيذ خططها الاستعمارية، وهذا أثر بشكل مباشر على المجتمع الجزائري بعد قيام إدارة الاحتلال بهدم الجوامع وتحويلها الى كنائس للمستوطنين والأستيلاء على الأراضي التابعة للمواطنين وفرض الضرائب والتدخل بحكم القضاة المسلمين أدى هذا الى هجرة البعض الى المدن وترك منازلهم بحثاً عن الأمان والحاجة الى العمل.

مدخل تمهيدي:

كانت تربط فرنسا والجزائر علاقات تجارية فقد كانت فرنسا تعمل على تطوير التجارة مع بلدان المغرب مستغلة شواطئها حيث عملت على إنشاء عدة مصانع تلك البلدان. واستمرت العلاقات بين الجانبين يسودها الهدوء

حتى أقام بعض الفرنسيين على الشواطئ الفرنسية مكاناً للصيد^(١)، وفي عام ١٦٠٩ أخذت العلاقات تسوء وتتدهور بسبب قيام مجموعة من القراصنة من الأوربيين الهروب من الجزائر بعدما سرقوا مدفعين من البرونز الذي أعطاهمياه الداي لتسليح سفنهم وأمر الداي بأرجاع المدفعين وأرسل الى الحكومة الفرنسية الا أنها لم تتجاوب، فأقام مجموعة من البحارين الجزائريين بالهجوم على الفن الفرنسية وتكبدوا فيها خسائر فادحة^(٢). وبعد هذه الحادثة اخذت العلاقة تسير بهدوء وعادت التجارة بين الجانبين حتى أنشئت الشركة الأفريقية عام ١٧٤٠ لتجارة القمح وتسويقها الى فرنسا^(٣).

وفي عام ١٧٨٩ أجرى القنصل الفرنسي في الجزائر اتصالاً حث حكومته العمل على عودة العلاقات الفرنسية الجزائرية، وفعلاً بدأت الاتصالات بين الجانبين وأخذ يسعى الى اطلاق سراح الاسرى الفرنسيين في الجزائر، وتم اطلاق سراحهم الا ان العلاقات هذه لم تستمر طويلاً بعدما قدم القنصل الفرنسي مرة اخرى طلب الى الحكومة الفرنسية يطالبهم بأرسال مستوطنين الى الجزائر ومزارعين لقيام مستعمرات فرنسية^(٤).

وبعد انتهاء الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ تمكنت فرنسا من سد حاجتها من القمح وخاصةً في مناطقها الجنوبية وتمت هذه الصفقة مع تاجران هما بكري وبوشناق، حيث طلبوا من الحكومة الفرنسية تسديد ثمن القمح الا ان الحكومة الفرنسية لم تسدد الا قسطين فقط^(٥)، وبعد سنوات أرسل الباي الى الحكومة الفرنسية ثلاث رسائل ولم يتلقى أية اجابة منهم وهذا التصرف زاد من غضبه، فأرسل الى القنصل الفرنسي في الجزائر يخبره عن عدم رد الحكومة الفرنسية على رسائله فأجاب (أن ملك فرنسا وشعبها لا يحررون لك ورقة ولا يرسلون أجابة على رسائلك المرسلة)، فقام الداي وكانت بيه مروحة فضربه بها وومست وجه القنصل وقد اعتبرت فرنسا هذه الحادثة اهانةً لها

وطالبت الداي بتقديم اعتذار الا انه رفض ذلك, وبعد شهر من هذه الحادثة رعى الاسطول الفرنسي مقابل الأسطول الجزائري وحدثت الحرب بدأت منذ ١٨٢٧ وفرضت حولها حصاراً بحرياً, وفي عام ١٨٣٠ تمكنت فرنسا من ارسال قوة عسكرية كبيرة لأحتلال الجزائر لتحقيق مصالحها وغاياتها والاستفادة من مواردها الاقتصادية^(٦).

أولاً- استراتيجية النظام الاداري الفرنسي في الجزائر تمثلت ب:

١- اغواء القادة الجزائريين وأعيانهم وبعض شيوخ الطرق الصوفية

بعد سيطرة الفرنسيين على الجزائر تنوعوا بأستخدام الوسائل من أجل كسب الجزائريين الى جانبهم, لذلك عملوا على اغواء بعض الشخصيات ممن لهم قوة ونفوذ على الجزائريين انفسهم عن طريق منحهم صلاحيات ونفوذ بمايخدم مصالحهم الا ان اختيار هذه الشخصيات كان يتم على اساس شروط معينة يضعها الفرنسيون متمثلة باختيار الشخصية والقوة والاسلوب والمكانة العالية في محيطهم^(٧).

وقد زاد استغلال الفرنسيين لهؤلاء الشخصيات الى مرحلة استخدامهم في عمليات التجسس ضد اخوانهم الجزائريين وابلاغ سلطات الاحتلال عن أماكن تواجدهم وعن كل عملية يقوم بها المنتفضون على الاحتلال الفرنسي وأعتقالهم وتعذيبهم بأشنع طرق التعذيب. ولم يكتفوا عن هذا فأن المتعاونيين مع الاحتلال أخذوا يعملون على مشاركة الفرنسيين بتقسيم الغنائم التي كانوا يستولون عليها من الأهالي الجزائريين من خلال ابلاغهم عنهم^(٨). وكان من بين المتعاونين مع الاحتلال أحمد بن سالم الذي تمكن بدوره من بسط نفوذه على الأغواط ومواجهته للأمير عبد القادر الذي أراد أن ينزل به هزيمة لولا مجيء الفرنسيين وانقاذه عام ١٨٤١, وتمكنت من السيطرة على بعض الأسر الكبيرة التي كان لها نفوذها في الصحراء كأسرة أولاد سيدي الشيخ^(٩). وبدأت

تشرع بأطلاق عدة قوانين باللغة العربية والفرنسية وأصدار المراسيم حتى سعت شيئاً فشيئاً الى تعميم اللغة الفرنسية وإدراجها ضمن الوسائل التعليمية في المدارس، ففي ايلول ١٨٣٠ شرعت قانوناً سمي بقانون كلوزيل Clauzel نص على مصادرة جميع مؤسسات وأراضي الأوقاف الدينية ووضعها تحت تصرف الدولة الفرنسية،^(١٠) وخلال الأعوام (١٨٤٨-١٨٥٠) أنشأ الفرنسيون قرية تابعة للمستوطنين منهم من أجل تثبيت نواياهم الاستعمارية ومن هذه القرى قرية سان كلو والعفرون، كما منحوا المستوطنين الفرنسيين حق التملك والتصرف في الملكيات والعقارات حتى أصبحت تابعة لهم^(١١).

وفي عام ١٨٥٨ اصدر نابليون قراراً على أنشاء وزارة سميت بوزارة المستعمرات لحماية المستوطنين^(١٢)، وان اصدار مثل هذه القوانين التعسفية كان الهدف منها هو استغلال الشعب الجزائري والاستيلاء على حضارته وتاريخه ونهب مافيها من خيرات وطمس الثقافة العربية^(١٣). كما عمل الأحتلال الفرنسي على تقسيم الجزائر عام ١٨٤٨ الى قسمين الجزائر الشمالية التي اخضعت الى الحكم المدني فقد ضمت كل من قسنطينة ووهران ثم قسمت الى مقاطعات ثم الى ولايات وكان يرأس كل ولاية والي ويكون الى جانبه حاكم عسكري، وظل القسم الجنوبي تحت الحكم العسكري وضباط المكاتب ويكون تحت تصرفهم جميع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية^(١٤).

٢- انشاء المكاتب العربية:

واجه الفرنسيون صعوبات كثيرة اثناء محاولتهم في التوسع داخل المناطق من اجل السيطرة ومد نفوذهم، بعد رفض الاهالي التعاون معهم سعى الفرنسيون الى تاسيس مؤسسة خاصة تكون واصله بين الفرنسيين والجزائريين وبذلك تم تشكل المكتب العربي^(١٥). واشرف على هذا المكتب

النقيب لامورسيار La orcier الذي كان يجيد التكلم بالعربية وإن انشاء هذا المكتب لم يلبي أي من احتياجات المواطنين الجزائريين بل كان من اجا اضعافهم وبسط السيطرة الفرنسية^(١٦).

وبعد سيطرة الفرنسيين على مدينة قسنطينة عام ١٨٣٧ تسلم مهام المكتب العربي الرائد بيليسي وعادت التوترات بين الاهالي والفرنسيين^(١٧). واستمرت فرنسا بالبحث عن حلول من اجل فرض سيطرتها وحكمها على الجزائريين واخضاعهم, لذلك لجأت الى ايجاد عناصر فرنسية تكون مقبولة من الاهالي من خلال تعاملهم معهم بتقاليدهم وعاداتهم من اجل كسبهم ,وفي الوقت نفسه التجسس عليهم ,فأنشاء المكاتب العربية كان الهدف منه هو خضوع الأهالي الجزائريين للسيطرة الفرنسية وتثبيت نفوذهم مع أستغلال مواردهم الاقتصادية والحد من نفوذ سيوخ القبائل وتقليص سيطرتهم^(١٨). ووزعت هذه المكاتب في كل المناطق الخاضعة تحت سيطرتها حتى بلغ عددها عام ١٨٦٥ واحد وأربعين مكتباً. تألفت هذه المكاتب من المدير الذي يكون المسؤول الأول, ومجموعة من الضباط ومترجمين وموظفين آخرين, وقد ازداد نفوذ هذه المكاتب مع مرور الوقت واصبح مسؤوليها صاحبين نفوذ وشأن فهم الذين يخلعون الموظفين من المناصب المحلية وأستبدلهم بأخرين يكونون متعاونين معهم , كما أصبحت بيدهم جميع الأوامر والمسائل التشريعية والقضائية وفرض الضرائب على الاهالي وجمعها منهم^(١٩) . كما أهتمت هذه المكاتب بالتجسس على الاهالي من خلال معرفة ما يدرسوه من أصول الدين الإسلامي الذي كان يأثر تأثيراً كبيراً على مخططاتهم الأستعمارية, وسعوا أيضاً الى فرض رقابة صارمة على كل من رجال الدين والمساجد وكل شخص ينتمي اليها. ورغم القوانين التعسفية التي صدرت بموجب وجود هذه المكاتب الا انها لم تسم

طويلاً فبعد سقوط نابليون الثالث تم حلها في عام ١٨٧٠، وتحويلها الى مدن مدنية تحت اشراف النظام المدني^(٢٠).

٣- اتباع سياسة التنصير في الجزائر

سعى الفرنسيين بعد احتلالهم الجزائر عام ١٨٣٠ الى اتباع سياسة جديدة تدعو الى التنصير، ولم يمر سوى شهرين على الاحتلال اخذ الفرنسيين يعملون على هدم الدور والزوايا والمساجد بعد صدور قرار من قبل قائد القوات الفرنسية بهدمها وتحويلها الى كنائس تابعة للمستوطنين الأجانب، وكان من بين هذه المساجد مسجد كتشاوة الذي وضع عليه علم فرنسا والصليب المسيحي من قبل الدوق روفيغو وتم تحويله الى كنيسة، رغم قيام الاهالي بالمعارضة واثاروا الغضب الا انه لم يجدي نفعا^(٢١). وبدأت الهجرات الى الجزائر تزداد بأعداد كبيرة وغير متوقعة وخلال الأعوام ١٨٦٧-١٨٦٩ جمع الكاردينال لافيجري ما يقارب من ١٧٥٢ طفل من اجل اعتناقهم المسيحية وكانت تتراوح أعمارهم بين (٨-١٠ سنوات) ووضعهم في أماكن خاصة مع عدم السماح لهم برؤية آبائهم، وفي هذا الوقت عم الجزائر موجة من الجراد والكوليرا والمجاعة أنتشرت وعلى أثرها تم نقل هؤلاء الأطفال الى مراكز خاضعة تحت الاحتلال الفرنسي في مرسيليا، كما سعى لافيجري على تكوين منطقة خاصة للأطفال وعزلهم عن الباقين وأصبحت هذه المنطقة خاصة بالأطفال العرب المسيحيين^(٢٢).

٤- سياسة الفرنسة

منذ ان احتلت القوات الفرنسية الجزائر سعت بكل قواها من اجل القضاء على طمس الثقافة واللغة العربية، واحلال محلها اللغة الفرنسية وجعلها لغة الام داخل الجزائر لذلك سعت الى نشرها بالتدريج خوفاً من اثاره غضب المواطنين، وبدأت تطلق محاولات لتجنيس الجزائريين الا انها فشلت في هذه

الفكرة فلم ينخرط منهم في الجيش الفرنسي الا عدد قليل وهذا يرجع الى حفاظ الجزائريين على ثقافتهم ولغتهم واعتزازهم بعرقهم ولم يكتفوا الفرنسيون بهذا بل سعوا الى اصدار قانون نص على رفضهم بفتح اي مدرسة خاصة باللغة العربية الا بعد حصولهم على موافقة من قبل الاحتلال الفرنسي وبشروط صعبة، لذلك تمثلت السياسة الفرنسية بالاستعمارية وكان هدفهم ليس نشر الثقافة كما ادعوا وانما طمس الحضارة وظهر هذا بشكل واضح حينما جعلوا اللغة الفرنسية هي اللغة الاصلية وتدرسيها في كافة المراحل الدراسية مع دراسة التاريخ الفرنسي، كل هذه الاسباب كانت كفيلة بجعل الجزائر جزءاً لا يتجزء من فرنسا^(٢٣).

٢: استراتيجية الادارة الفرنسية اقتصادياً وتشمل:

١- مصادرة الاراضي

بعد احتلال الجزائر شرعت القوات الفرنسية بأغتصاب الأراضي بمختلف الطرق والوسائل، وفرض النظام العسكري والاستيلاء على كل الموارد الاقتصادية داخل الجزائر، وهذا أثر بشكل كبير على المجتمع الجزائري الذي خسر أكثر من مليونين هكتار من أراضيه الخصبة^(٢٤).

بدأت عملية سلب الأراضي من قبل الفرنسيين عام ١٨٣٠ حيث قاموا بضم ممتلكات الدولة العثمانية الى الممتلكات الفرنسية، وشرعت أيضاً بأخذ الممتلكات الاسلامية والزوايا والمدارس كونها تقدم خدمات اجتماعية وتأثر سلباً على الفرنسيين، حيث وصل عدد المؤسسات المسلوقة ١٧٦ مؤسسة من بينها الجوامع والزوايا^(٢٥).

عملت أيضاً على استغلال ونهب أراضي القبائل المنتفضة عليها وجعلت عليها حراسات فرنسية، حيث أن هذه الأعمال شجعت المستوطنين

بالقدوم الى الجزائر ولم يشتمل على الفرنسيين فقط وانما جاء مستوطنين من سويسرا والمانيا حتى بدأ الاستيطان شيئاً فشيئاً، كما استحوذت على أراضي القبائل في الصحراء، فضلاً عن مصادرة الأراضي غير المزروعة وفي عام ١٨٤٤ صدر قرار بمنح المواطنين سندات خاصة لتحديد الملكيات الفردية، أما بالنسبة للأراضي التي لا تحتوي على ملكيات فتكون عائدة للفرنسيين^(٢٦)، وهكذا سعت فرنسا الى استغلال الاراضي وخاصةً الساحلية منها وبالرغم من كل هذا فإن المستوطنين طالبوا بتوفر امتيازات أكبر على حساب أهلها الأصليين.

٢- مرسوم ١٨٦٣ والقرار المشيخي

صدر هذا المرسوم عام ١٩٦٨ وكان الهدف منه هو الحفاظ على ملكية الأراضي داخل الجزائر، ومنع بموجب هذا المرسوم على اي شخص يحاول استغلال او سلب الاراضي التي تعود للأهالي الا من قبل الدولة وتمكنوا الجزائريين من امتلاك اراضيهم وفتح مجالات واسعة امام الشركات الاجنبية^(٢٧).

وقد ظهرت العديد من القوانين التي نصت على تحديد رسم حدود الاراضي وتقسيمها، لكن فيما يخص المستندات والوثائق التي تضمن للأهالي حقهم في أراضيهم ظلت غامضة، اما بالنسبة للأراضي التي تقع داخل الأقاليم العسكرية فعند الدخول لها من قبل مالكيها يجب أن تكون لهم أثباتات تضمن بأن هذه الأراضي لهم والا فيخسروا كل حقوقهم^(٢٨).

وتبعاً لتلك السياسة التي أنتهجتها القوات الفرنسية فقد خسر الكثير من الفلاحين ومالكي الأراضي أراضيهم وتم تحويلها للفرنسيين لأستغلالها، وتم تحويل الكثير من مالكي الاراضي هذه من مزارعين وملاكين الى خماسيين

في نفس أراضيهم ولم يحصلوا على شيء منها سوى مايكفي لسد المعيشة، ومن تمكن من الاحتفاظ بأراضيهم لم يعد قادر على شراء البذور والماكنات لذلك أضطر البعض الى شرائها من الفرنسيين وأسعار باهضة وفوائد عالية حيث بلغت نسبة هذه الفوائد شهرياً مايقارب من ٢٠٪ وهذه أثقلت كاهل المزارع الجزائري، بعد أن وصل الحال الى ما هو عليه لم يجدوا غير أن يتركوا أراضيهم والهجرة منها وتمكن بذلك الفرنسيون من تفكك المجتمع القبلي في الجزائر ورضوخ المجتمع تحت ادارته^(٢٩).

أما بالنسبة للقرار المشايخي فقد صدر عام ١٨٦٥ والذي اطلق عليه قانون (سيناتوس كونسولت) الذي نص مايلى:

- أن الأهلي المسلم الجزائري فرنسي الا أنه يخضع لحكم القانون الاسلامي، ويمكن قبوله في الخدمة العسكرية فضلاً عن الوظائف الحكومية في الجزائر وتمتعه بالحقوق التي يحصل عليها المواطن الفرنسي لكن بشرط ان يكون خاضعاً لكافة المراسيم الفرنسية السياسية وغيرها وأن يتخلى عن مبادئ الشخصية الإسلامية^(٣٠).

وقد اعتبر هذا القرار مجحف بحق الجزائريين فهو اعتبرهم مجرد رعايا داخل الدولة وغير متساوين في الامتيازات والحقوق، حيث كان حصول المواطن الجزائري على الجنسية يتطلب وقتاً طويلاً، ولم يكتفي لهذا الحد بل حرم هذا القانون الجزائريين من منحهم وظائف مدنية خارج الجزائر، وطبقاً لهذا القانون فإن المواطنين الجزائريين أصبحوا بالمرتبة الثانية بعد تجنيسهم بالقوة. وتمكن الاحتلال الفرنسي بموجب القانون من التفرقة بين ابناء الشعب الجزائري وجعله طبقات دون مساواة وهذه السياسة هي التي كانت تسعى لها قوات الاحتلال^(٣١).

٣- الجانب التعليمي

شرعت فرنسا بعد احتلال الجزائر باتباع سياسة عنصرية لم تقتصر على جانب واحد بل تناولت عدة مجالات، وكان من بين هذه المجالات هو التعليم، حيث أرادت محو اللغة والثقافة العربية وإبدالها الثقافة الغربية لذلك أخذت تحارب الدين الإسلامي، لذلك عمدت إلى إيجاد مدارس تكون طبقاً لسياستها ومسايرة للأهالي إلا أن مضمونها من الداخل مختلف هدفه محو الشخصية الجزائرية، بدأت أول مرحلة تعليمية فرنسية في الجزائر بقيامهم بإنشاء مدارس في مدينة وهران والعاصمة وعنابة^(٣٢) وكان الهدف منها هو تعليم اللغة الفرنسية للطلاب الجزائريين إلا أن الأهالي رفضوا ذلك. ثم أنشئوا مدرسة أخرى أطلق عليها المدرسة العمومية وتم إنشاءها في العاصمة نفسها الجزائر، وكان يدرس فيها اللغة الفرنسية فقط والتي أصبحت دراستها واجبة فيما يخص الوظائف الإدارية للأهالي يشترط على من يتقدم للوظيفة أن يتقن اللغة الفرنسية^(٣٣) وفي عام ١٨٧٣ أنشأ مدرستين أيضاً في عنابة ومستغانم، وضمت عدداً كبيراً من الطلاب الجزائريين^(٣٤).

كما تم تأليف لجنة خاصة بتأليف الكتب الفرنسية والمترجمة في الجزائر عام ١٨٤٩، وفي عام ١٨٥٠ تم إنشاء أربع مدارس وكان يدرس بها كافة المناهج ويتم تدريس المواد من قبل معلمين خاصين واحد جزائري والآخر فرنسي، وفتحت مدارس أخرى في وهران حتى وصل العدد إلى ٣٦ مدرسة فرنسية عام ١٨٧٠، وتم أيضاً إنشاء مدارس خاصة للبنات واحدة في العاصمة والثانية في قسنطينة وكانت تدار من قبل معلمات^(٣٥). وفي عام ١٨٨٥ تم إنشاء معهدين في وهران وقسنطينة وكان خريجو هذه المعاهد بعد أتمام تخرجهم يلتحقون في الجيش أو المكاتب ذات العمل الإداري.

أما فيما يخص التعليم الثانوي ففي عام ١٨٧٠ أصدر مرسوم تم بموجبه إلغاء المعاهد الفرنسية العربية ونقل طلابها إلى مدارس ثانوية وتم فصل

الطلاب العرب عن الفرنسيين, حيث تم انشاء ثلاث مدارس ثانوية في العاصمة واحدة والثانية في قسنطينة والآخرى في بن عكنون وكانت تستضيف أبناء الطبقة الارستقراطية وكان معظم طلابها هم أبناء المستوطنين الفرنسيين, وبسبب هذا التمييز بين الطبقات اخذ عدد الطلاب يقل خلال الاعوام ١٨٧٢-١٨٧٣, مما ادى الى زوال المدارس العربية^(٣٦). أما فيما يخص التعليم العالي فقد سعت الادارة الفرنسية الى انشاء مدرسة خاصة للطب والحقوق ثم الاداب والعلوم^(٣٧).

بعد أن تبين هدف إدارة الاحتلال الفرنسي وقيامه بأخذ اجراءات صارمة بحق التعليم الاسلامي وأنزعاجهم منه ,أبدى الأهالي عدم رغبتهم في إرسال أبناءهم الى المدارس, كما حث المعلمون الأهالي على عدم ارسال ابناءهم للمدارس الفرنسية لأن التدريس فيها أصبح مختلف وهذا يؤثر على الطلبة ويفصلهم عن عاداتهم وتقاليدهم, لذلك سعى بعض الرجال في القرى الى تعليم الأطفال على الدين الاسلامي واللغة العربية وكانت تبدأ دروسهم بعد صلاة الفجر ودون علم قوات الاحتلال, وكل ما فعله الاستعمار الفرنسي في الجزائر لم يغير شيئاً منهم فقد بقوا متمسكين بعقيدتهم ولغتهم العربية, وجاء ذلك على لسان الحاكم الفرنسي بقوله " أن الجزائر لن تصبح مملكة فرنسية"^(٣٨).

٤- الجانب الديني

لم تقتصر سيطرة الاحتلال الفرنسي على الموارد الاقتصادية والتعليم بل تعدت حدودها الى التدخل في المساجد والزوايا ومؤسسات الأوقاف الاسلامية, وأخذت تضيق على الدين الاسلامي من خلال قيامها بهدم دور العبادة وتخریبها, وكان سبب قيامها من أجل محو الثقافة الاسلامية للمجتمع الجزائري التي تعتبر ركيزة أساسية في بناء المجتمع, قامت قوات الاحتلال

بهدم المساجد وتحويلها الى كنائس للمستوطنين وأماكن لربط الخيول الخاصة بهم بعد منحهم الأذن من قبل الإدارة الفرنسية، وهذا حدث عام ١٨٣٠ عند بداية دخولهم الجزائر قاموا بغلق ثلاثة عشر مسجداً كبيراً ومائة وثمانون مسجداً صغيراً وأثنا عشر زاوية أستمروا هذا الوضع الى عام ١٨٦٢ (٣٩). حيث شمل كل مدن الجزائر من بينها قسنطينة التي تعرضت جوامعها الى الهدم والتخريب وحولت الى كنائس وقسم منها حول الى مخازن ثم الى ملاجئ، وفي ٨ سبتمبر ١٨٣٠ أصدرت الإدارة الفرنسية قراراً نص على حجز جميع أملاك العثمانيين ثم صدر قانون آخر منح حق حجز كل أملاك الأوقاف الدينية.

واستمرت بوضع رقابة على رجال الدين لمعرفة ما يبدون من خطب ومواعظ دينية تأثر على الاحتلال الفرنسي، ولم يكتفوا الى هذا الحد بل عملوا على إغلاق المدارس الدينية ومنع المؤذنين من أداء واجبهم وتوضيحه لمعاني الآيات القرآنية للطلاب (٤٠).

نجحت إدارة الاحتلال الفرنسي بأغواء بعض شيوخ الزوايا عن طريق منحهم بعض المناصب والمال وبالمقابل أثارت العداوات بين بعضهم البعض وكان هدفها هو تفرقتهم وأثارة النعرات الطائفية، وفعلاً تمكنت من أنضمام مجموعة دينية من شيوخ الزوايا واعطتهم بعض الأقطاعات لأبعادهم عن الثوار وعدم تحريض المواطنين على رفع السلاح بوجه المحتل، لذلك تمكنت إدارة الاحتلال من كسب شيوخ الزوايا لصالحهم (٤١). كما سعت الى توسيع علاقاتها مع الطريقة التيجانية في داخل الجزائر وخارجه من أجل تحقيق مصالحها ونواياها الاستعمارية، وحاولت أن تسحب بنفس الأسلوب الطريقة القادرية الا أنها لم تتمكن من ذلك بسبب أتباع شيوخها منذ بداية الاحتلال طريق الجهاد والمقاومة، لذلك ظلت تسعى الإدارة الفرنسية الى

محو الشخصية الإسلامية للشعب الجزائري بمختلف الوسائل، وأخذت تتدخل في محاكم القضاء الإسلامي الجزائري وفرضت على أن يكون النطق بالحكم بأسم الملك الفرنسي ثم بأسم الأمبراطور ويعتبر هذا العمل مخالف للقانون وللتعاليم الإسلامية^(٤٢). وفي عام ١٨٤٢ أصدر قرار بزيادة عدد المحاكم في المناطق المحتلة من قبل فرنسا وأن تكون القرارات الصادرة من الحاكم هذه صادرة بموجب القانون الفرنسي وليس الإسلامي. وأصدر أيضاً في عام ١٨٥٤ قانوناً أخر لإنشاء مجلس شرعي يتكون من قضاة ومفتين، كما أصدر نابليون الثالث قراراً عام ١٨٥٩ مرسوم سحب بموجبه كل صلاحيات القضاة في المحاكم الإسلامية حتى أصبح القاضي الفرنسي هو من يعلن الأحكام، وبالتالي تمكنت الإدارة الفرنسية من أزاحة المحاكم الدينية ولم يبق أمام الجزائريين سوى التعامل مع القضاء الفرنسي^(٤٣).

٥- أثر السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري

تركزت السياسة الفرنسية خلفها الكثير من الآثار، فقد أتبع الاحتلال سياسة قائمة على الظلم والأضطهاد بعد أن عملت الإدارة الفرنسية بأخذ الأراضي من مالكيها وفرض الضرائب على المزارعين، ومما زاد الأمر تعييداً حصول موجة من القحط وانتشار الأوبئة والأمراض فضلاً عن انتشار الجراد وهذا أدى الى حدوث تراجع اقتصادي وأثر بشكل واضح على المواطنين مما أضطر بعضهم الى بيع أراضيهم ومنازلهم حتى أصبح الدخل محدود جداً، وفي عام ١٨٦٧ حدثت موجة أخرى من المجاعة وانتشرت الأمراض والتي راح ضحيتها العشرات من أبناء الجزائر من مختلف الأعمار^(٤٤). وظل يعاني الشعب الجزائري من ويلات الاحتلال الفرنسي وماسببه له مصاعب، وبسبب انتشار الجوع والمرض أخذ المواطنين الجزائريين يتساقطون واحد بعد الآخر ولم تحرك إدارة الاحتلال لفعل أي شيء، مما أدى الى ترك بعض الأهالي

منازلهم والهجرة منها الى المدن بحثاً عن العيش وهذا يدل على السياسة التي أتبعها الاحتلال كان الهدف منها تدمير الثقافة والحضارة الجزائرية وتسخير مواردها الاقتصادية لصالحهم^(٤٥).

الخاتمة:

-سعت سلطات الاحتلال الفرنسي من دخولها الجزائر الى تسخير مواردها الاقتصادية الى صالحة,فضلاً عن قيامهم بتحويل الجوامع الى كنائس مسيحية وبحماية عسكرية فرنسية.

-مصادرة كل املاك الوقف والزوايا ,مع أخذ الأراضي الزراعية من مالكيها بالقوة وفرض الضرائب الباهضة عليهم .

-التدخل في شؤون النظام القضائي الاسلامي في الجزائر وأعطاء الأوامر بأن يكون نطق الحكم بأسم الحاكم الفرنسي.

-الغاء المدارس العربية الاسلامية وفتح مدارس عربية -فرنسية من أجل القضاء على الشخصية العربية والسعي لنشر اللغة الفرنسية .

-محاولة تجنيس ابناء الشعب ودمجهم مع المستوطنين مع تخليهم عن هويتهم الاسلامية,وذلك بأغرائهم بمنحهم وظائف ادارية ورغم أتباع فرنسا لهذه السياسة الا أنها لم تنجح في ذلك فقد ظل الشعب الجزائري معترساً بهويته الوطنية وحضارته والقيم الاسلامية.

(١)عواس منير,مواقف الدول المغاربية والاوروبية من احتلال فرنسا للجزائر من ١٨٣٠-١٨٤٨,رسالة ماجستير, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية,جامعة العربي بن مهيدي,٢٠٢١-٢٠٢٢,ص١٦.

(٢)جلال يحيى ,السياسة الفرنسية في الجزائر ١٨٣٠-١٩٦٠,دار المعرفة,القاهرة,ص ٤٢.

(٣)المصدر نفسه,ص٤٤-٤٥.

(٤)يحيى بوعزيز,الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة الجزء الثاني,الطبعة الثانية,ديوان المطبوعات الجامعية,٢٠٠٩,ص١٠٦-١٠٨.

- (٥) ارجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٧٠، ص ٣٢.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٣٣-٣٤.
- (٧) عثمان زقب: السياسة الفرنسية في الجزائر ١٨٣٠-١٩١٤ دراسة في الأساليب السياسية والإدارية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج الخضر - باتنة، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص ٨٥.
- (٨) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٥٨-٦١.
- (٩) خطوف حنان وزردانة شهرزاد، الإدارة الفرنسية لقبايل الغرب الجزائري وأنعكاساتها ١٨٣٠-١٨٧٠، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون - تيارت، ٢٠١٨-٢٠١٩، ص ١٩-٢٠.
- (١٠) مقلاتي عبدالله: المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر تونس المغرب ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠١٢، ص ١٠٧.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٢١.
- (١٢) بوعزة واخرون: الجرائم الفرنسية والابادة الاجتماعية، ص ٨٨-١٠٠.
- (١٣) محمد العيد مسعي احمد: مسألة الأوقاف في السياسة الفرنسية ١٨٣٠-١٨٧٠، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد لحمه - الخضر - الوادي، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص ٣٩-٤٠.
- (١٤) خطوف حنان وزردانة شهرزاد، المصدر السابق، ص ٢٢-٢٣.
- (١٥) عمار بوحوش: التاريخ التاريخ السياسي للجزائر، ص ١٢٩.
- (١٦) صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل الاحتلال الى الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٢٤٦.
- (١٧) خطوف حنان وزردانة، المصدر السابق، ص ٢٥.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٢٧-٢٨.
- (١٩) عبد الحميد زوزو: الاوراس أبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والأقتصادية والاجتماعية، ١٨٣٧-١٩٣٩، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ١٩٤.
- (٢٠) خطوف حنان وزردانة: المصدر السابق، ص ٢٨-٣٠.
- (٢١) أحمد عميراوي وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ١٨٤٤-١٩١٦، دار الهدى، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ١٠٠-١٠١.
- (٢٢) خطوف حنان وزردانة شهرزاد، المصدر السابق، ص ٦٠-٦١.

- (^{٢٣}) نور الهدى جندلي وبوشاهد لطيفة: سياسة الأدماج الفرنسي في الجزائر وردود الفعل الوطنية ١٨٥٢-١٩٣٩، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ماي قالم، ٢٠١٩، ص ١٨-١٩.
- (^{٢٤}) صاري الجيلالي ومحمود قداش: المقاومة السياسية من ١٩٠٠-١٩٥٤، ترجمة: عبد القادر بن حراث، الجزائر، ١٩٨٧، ص ١٣٠-١٣١.
- (^{٢٥}) صالح عباد: المستوطنون والسياسة الفرنسية في الجزائر ١٨٧٠-١٩٠٠، الجزائر، ١٩٨٤، ص ١٠-١٢.
- (^{٢٦}) مقلاتي عبدالله: المصدر السابق، ص ١٠٨-١٠٩.
- (^{٢٧}) محمد العيساوي وآخرون: الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (١٨٣٠-١٨٧١)، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ١٥٤.
- (^{٢٨}) جمال خرشي: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (١٨٣٠-١٩٦٢)، دار القصب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٢٥٨.
- (^{٢٩}) نور الهدى جندلي وبوشاهد لطيفة: المصدر السابق، ص ٢٩.
- (^{٣٠}) ربعة زقب ونصيرة عوينات: السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر (١٨٣٠-١٩١٤)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة لخضر - الوادي، ٢٠١٧، ص ٨٨.
- (^{٣١}) محمد العيساوي وآخرون: المصدر السابق، ص ١٤٢-١٤٣.
- (^{٣٢}) الطاهر زرهوني: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، (د.ط)، (د.ت)، ص ١٥.
- (^{٣٣}) دنيا حمودة وحسنا بشيش: السياسة التعليمية في الجزائر ١٨٧٠-١٩١٩، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ٨ ماي قالم، الجزائر، ص ١٠-١٢.
- (^{٣٤}) جمال قنان: التعليم الأهلي في الجزائري في عدي الاحتلال ١٨٣٠-١٩٤٤، المركز الوطني للدراسات، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ١٩.
- (^{٣٥}) دنيا حمودة وحسنا بشيش، المصدر السابق، ص ١٤-١٦.
- (^{٣٦}) محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية، ترجمة: أحمد بن البار، الجزء الأول، دار الأمة، الجزائر، (د.ت)، ص ٤١.
- (^{٣٧}) دنيا حمودة وحسنا بشيش، المصدر السابق، ص ٢٧-٣٣.
- (^{٣٨}) ربعة زقب ونصيرة عوينات: المصدر السابق، ص ٦٦-٦٨.
- (^{٣٩}) خطوف حنان وزردانة شهرزاد: المصدر السابق، ص ٤٦-٥٠.
- (^{٤٠}) أبو قاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨، ص ٥١.

(٤١) فتحيّة معمري: مظاهر الولاء وعدم الأسّتقرار بالأوراس أبان الفترة الكولونّية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الأنسانية والأجتماعية، جامعة الحاج الأخضر، باتة، ٢٠١١-٢٠١٢، ص ١٥.

(٤٢) خطوف حنان وزردانة شهرزاد: المصدر السابق، ص ٤٨-٥٤.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٤٤) مقالاتي، المصدر السابق، ص ١١٤.

(٤٥) المصدر نفسه: المصدر السابق، ص ١١٥.